

بوريس جونسون منتش بنصر لا يملك مفاتيحه

المعارضة قد تشترط استفتاء ثانياً مقابل التصويت لصالح اتفاق بريكست الجديد



إدارة الظهر مكلفة

استفتاء ثان على الخروج من الاتحاد الأوروبي. وأوضحت صحيفة "أوبزرفر" أنه بإمكان نواب المعارضة في البرلمان البريطاني اشتراط إجراء استفتاء مقابل موافقتهم على اتفاق الخروج المقدم من رئيس الوزراء بوريس جونسون، وهو ما لمح إليه حزب العمال المعارض. وفي صورة موافقة الحكومة البريطانية على هذا السيناريو؛ استفتاء ثان، تشير تقارير إلى أن أغلب البريطانيين سيصوتون لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي. وبغض النظر عن خروج بريطانيا عن حاضنتها الأوروبية باتفاق أو من دون اتفاق، يرى محللون اقتصاديون أن لندن تتجه اقتصادياً نحو الأسوأ مهما كانت سيناريوهات الانفصال.

الإسترليني يؤكد انحسار مخاوف البريكست

10 ص

وسيتم أيضاً وفقاً للاتفاق تطبيق نظام جمركي مزدوج، بناء على ما إذا كان من المقرر أن تبقى البضائع في أيرلندا الشمالية أو أن ينتهي بها المطاف في الاتحاد الأوروبي. وسيتمكن البرلمان في بلفاست من التصويت في فترات منتظمة حول ما إذا كان سيلتزم بهذه القواعد أم لا. وسيتم العمل بقاعدة الأغلبية البسيطة لتمديد ذلك كل أربعة أعوام.

وعقب رئيس الوزراء الأيرلندي ليو فارادكار على الاتفاق بين لندن وبروكسل بالقول إن "الاتفاق الذي توصل إليه الاتحاد الأوروبي ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون لخروج المملكة المتحدة من التكتل جيد بالنسبة لجمهورية أيرلندا وأيرلندا الشمالية". وغرد فارادكار "حظينا باتفاق بريكست يتيح خروج المملكة المتحدة بطريقة منظمة"، مضيفاً "لدينا حل فريد من أجل أيرلندا الشمالية يحترم تاريخها وجغرافيتها الفريدة".

وأوضح "الاتفاق جيد من أجل أيرلندا وأيرلندا الشمالية"، مشيراً إلى تجنب "الحدود المتشددة" وحماية مكانة أيرلندا في السوق الأوروبية الموحدة.

ووصف جيريمي كوربين، زعيم حزب العمال البريطاني المعارض، الاتفاق الجديد بأنه "أسوأ" من الاتفاق الذي كانت توصلت إليه رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تريزا ماي مع الاتحاد.

وقال فاراج "من الصعب للغاية على جونسون إقناع الحزب الديمقراطي الوندوي في أيرلندا الشمالية بدعم الاتفاق"، مضيفاً "بصراحة يجب رفضه".

وتابع "لن نقبل بأي شيء أقل من خروج كامل نظيف. اتفاق بوريس الجديد ليس جيداً على الرغم من التحسينات في الاتحاد الجمركي". وستعود المعارضة العمالية بالأساس إلى طرح حجب الثقة عن رئيس الوزراء البريطاني حال فشلته في المصادقة على الاتفاق الجديد، ما يمهّد الطريق إلى انتخابات عامة مبكرة يمكن أن تعيد عقارب الساعة إلى فوز المحافظين من جديد برئاسة الوزراء. وفي خضم الفوضى السياسية التي تعيشها بريطانيا على وقع بريكست تلتزم حذراً إجراء استفتاء ثان على الانفصال.

وتكشفت تقارير صحافية في بريطانيا عن تحسن فرص إجراء

على مشروع بريكست، وهما نقطتان خلافتان أساسيتان بين لندن والاتحاد الأوروبي. وتحدث الحزب كذلك عن "عدم وضوح بشأن رسم القيمة المضافة" الذي سيطبق في أيرلندا الشمالية. ولكن الحزب الذي يمثله عشرة نواب في مجلس العموم قال إنه "سيواصل العمل مع الحكومة للتوصل إلى اتفاق معقول لصالح أيرلندا الشمالية ويحمي السلامة الاقتصادية والدستورية للمملكة".

وفي حال أجبر جونسون على تأجيل بريكست، فسيفيدي موقفاً متشدداً حيال بروكسل عبر "تخريب" مشاريع الاتحاد الأوروبي، وأبرزها موازنة الاتحاد. وتشير تسريبات إعلامية إلى أن رئيس الوزراء المجري المتشكك في المؤسسات الأوروبية فيكتور أوربان مستعد لعرقلة طلب لندن لتأجيل الانفصال وبالتالي مساعدة جونسون على الاتفاق على البرلمان البريطاني. ودعا جونسون الخميس، النواب إلى الموافقة على الاتفاق الجديد خلال جلسة استثنائية تعقد السبت، واصفاً الاتفاق الذي توصل إليه مع بروكسل بـ"العظيم".

وستكون مهمته أمام البرلمان حساسة بعد أن فقد غالبية ولم يعد بوسعها الائتال على دعم الحزب الديمقراطي الوندوي الأيرلندي الذي يشكل جزءاً من ائتلاف برلماني مع حزبه المحافظ. وقضى الحزب على أي تفاؤل بإصداره بياناً قال فيه "لا يمكننا دعم ما هو مقترح حول قضيتي الجمارك وموافقة" سلطات أيرلندا الشمالية

وينص الاتفاق الجديد على أن تظل أيرلندا الشمالية متمشية مع "مجموعة محدودة" من قواعد الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في ما يتعلق بالسلع، حيث من المقرر أن تجري المراجعات عند نقاط الدخول إلى الإقليم.

وقال كوربين "بناء على المعلومات الواردة إلينا، يبدو أن رئيس الوزراء تفاض من أجل اتفاق أسوأ، حتى من اتفاق تريزا ماي، والذي كان رفضاً بأغلبية ساحقة".

وأضاف "هذه المقترحات من شأنها أن تتسبب في سباق نحو الهاوية في ما يتعلق بالحقوق والحماية؛ فهي تعرض سلامة الأغذية للخطر، وتقلل المعايير البيئية وحقوق العمال، وتفتح المجال أمام إمكانية استحواد شركات أميركية خاصة على خدماتنا الصحية".

واعتبر أن مثل هذا الاتفاق يمثل خيانة ويجب رفضه، مشدداً على أن "الطريق الأفضل لتنفيذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو إعطاء الشعب الكلمة الأخيرة من خلال تصويت عام".

واستبعد نايجل فاراج زعيم حزب "بريكست" والسياسي المخضرم المناهض للاتحاد الأوروبي أن يتمكن بوريس جونسون من إقناع الحزب الوندوي الأيرلندي بالاتفاق الجديد.

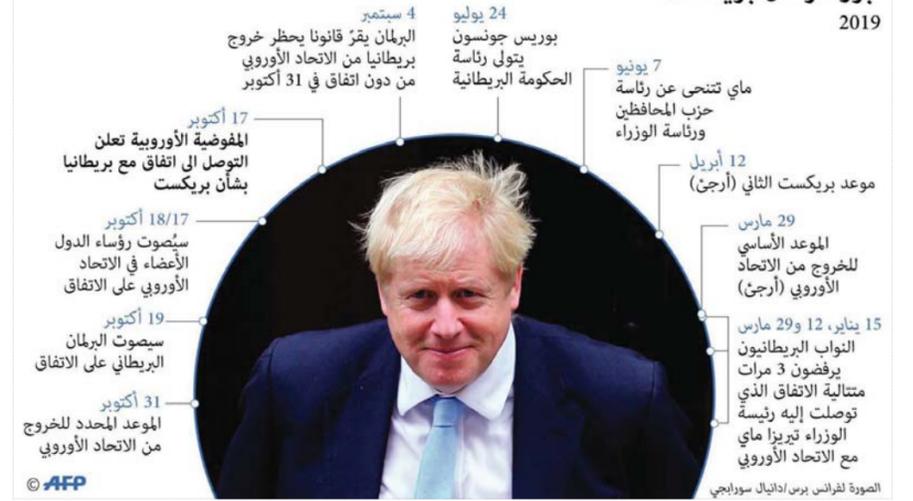
نحج رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في انتزاع تنازلات أوروبية في اللحظات الأخيرة، ترجمتها بروكسل الخميس بإعلان التوصل إلى اتفاق جديد مع لندن بشأن بريكست يضمن انفصلاً منظماً، إلا أن جونسون المنتشي باختراعه للموقف الأوروبي كان على موعد مع جولة جديدة من معركة كسر العظام أمام حزبه المحافظ المنقسم على نفسه داخل مجلس العموم البريطاني والذي لا يبدو سهلاً الاضطرار كما بروكسل.

لندن - يمثل إعلان بروكسل ولندن عن التوصل إلى اتفاق بشأن معضلة الحدود الأيرلندية وبالتالي الاقتراب من اتفاق يضمن انسحاباً منظماً من التكتل الأوروبي، نقطة تحول قد تزيد من شعبية رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في الداخل، إلا أن الاتفاق لن يكون ساري المفعول ما لم يصادق مجلس العموم البريطاني (البرلمان) عليه بالأغلبية.

وقانونياً، يجد جونسون نفسه مجبراً على طلب تمديد تاريخ بريكست المقرر في 31 أكتوبر الجاري ما لم يصادق البرلمان عليه، لكنه توعد مراراً بأنه سيفنّذ في آجاله المحددة سواء باتفاق أو دون اتفاق، من غير أن يوضح كيف سيفعل ذلك؛

وعلمياً يوجد خياران أمام رئيس الحكومة البريطانية؛ إما تجاهل رفض البرلمان للاتفاق والمضي قدماً وإما رفض التكتل الأوروبي طلب تمديد أجل الانفصال، إذ أن تمديد الأجل يقتضي موافقة جميع الدول الـ 27 الأعضاء. ونقلت صحيفة صندي تلغراف عن مصادر حكومية بريطانية أنه

أبرز مراحل بريكست 2019



هلع في مدريد من استفتاء جديد على انفصال كتالونيا

وتخشى مدريد أن تشعل في تطويق هذه الاحتجاجات ما يهدد بسف الاستقرار في الإقليم بعد أسوأ أزمة سياسية عاشتها إسبانيا سنة 2017 منذ تلك التي مرت بها في حقبة الدكتاتور فرانكو عام 1975. وتلاقى احتجاجات القادة الانفصاليين في كتالونيا تأييداً ودعمًا من الزعيم الانفصالي كارلوس بوغديمون على مواصلة التعبئة في "تسونامي الديمقراطية". وفي وقت سابق قال رئيس حكومة الإقليم كيم تورا أثناء مشاركته في مسيرة للانفصاليين "المهم هنا هو رؤية وأضاف "من المدهش رؤية الناس بحثشون".

وكان نحو 90 بالمئة من سكان الإقليم قد صوتوا مطلع أكتوبر 2017، لصالح الانفصال في استفتاء نظّمته حكومة كتالونيا السابقة بقيادة بوغديمون. ثم صوت برلمان الإقليم في 27 من الشهر ذاته على إعلان الانفصال؛ ما دفع بمدريد إلى إقالة حكومة كتالونيا وفرض الحكم المباشر على الإقليم. وتشير استطلاعات للرأي من كتالونيا إلى أن الأمور تغيرت كثيراً منذ 2017 حيث يؤيد 45 بالمئة من سكان الإقليم خروجه عن إسبانيا بينما يرفض 48 بالمئة عملية الانفصال.

حول الاستقلال عن إسبانيا عام 2017. وأفادت السلطات الإسبانية، الخميس، أن 80 شخصاً بينهم 46 أمياً أصيبوا منذ بدء الاحتجاجات، الإثنين. وتكررت الشرطة مساء الأربعاء أن 20 شخصاً على الأقل اعتقلوا في المنطقة على صلة بأعمال عنف ارتكبت أثناء المظاهرات المستمرة.

وينظم آلاف الأشخاص منذ الأربعاء مسيرات احتجاجية على أحكام المحكمة العليا التي تقضي بسجن قادة الانفصاليين من 9 سنوات إلى 13 سنة، بتهمة إثارة الفتنة. وجاءت الأحكام بعد مرور أكثر من عامين على إجراء الاستفتاء في أول أكتوبر 2017 حول ما إذا كان سيتم إعلان إقليم كتالونيا القوي اقتصادياً دولة مستقلة أم لا، وهو ما لاقى تأييداً شعبياً حيث صوتت الغالبية بـ"نعم للانفصال".



نمرة الانفصال تستيقظ

من المعارضة للتحاوت في الوضع. وأدان سانشيز، الأربعاء، أحداث العنف التي رافقت احتجاجات الانفصاليين في كتالونيا والتهافتات المناوئة لإسبانيا، قائلًا إن الحكومة ستواصل "ضمان الأمن" في المنطقة. وتعهد بالعمل على تطويق هذه الاحتجاجات قائلًا في تغريدة على تويتر "العنف يسعى لكسر التعايش في كتالونيا".

وتشير هذه التصريحات إلى مخاوف الحكومة المركزية من استفتاء ثان قد يقضي باستقلال الإقليم عن المملكة ويضع وحدتها على المحك. وتأتي هذه التطورات في وقت تتواصل فيه المظاهرات المناهضة لأحكام السجن التي صدرت في حق انفصاليين كان لهم دور كبير في الاستفتاء الثاني الذي أجراه الإقليم

مدريد - ينذر حديث الزعيم الكتالوني الانفصالي، كيم تورا، الخميس، عن ضرورة إجراء استفتاء جديد على استقلال إقليم كتالونيا، بانفلاق الأزمة السياسية والأمنية من جديد بين الحكومة المركزية في مدريد والإقليم الذي يعيش على وقع احتجاجات عنيفة منذ أيام.

وقال تورا في تصريحات صحافية إنه يجب تنظيم استفتاء آخر على حق الإقليم في "تقرير المصير". وخلال خطاب له أمام برلمان الإقليم رفض تورا وصف احتجاجات الانفصاليين بأنها "عنيفة". وتأتي هذه المطالبة غداة أيام دامية عاش على وقعها الإقليم بعد حدوث صدامات عنيفة بين الأمن ومحجّين عبروا عن غضبهم إزاء أحكام المحكمة العليا في إسبانيا الصادرة، الإثنين، في حق قادة انفصاليين.

ويرى متابعون أن العاصمة مدريد ستعمر إما على إخماد شرارة الاحتجاجات هذه بالقوة الأمنية أو السماح بتنظيم استفتاء قد يؤيد فيه سكان الإقليم خروجهم عن إسبانيا وهو الذي رفضته المملكة في السابق، مما يهدد بحدوث أزمة سياسية ودستورية بين الطرفين.

وقال رئيس الوزراء بيدرو سانشيز في تصريحات صحافية إن حكومته لا تستبعد أي "خيار" لاستعادة الأمن في إقليم كتالونيا، وأضاف سانشيز أنه "يتم التجهيز لكل شيء والحكومة مستعدة للعمل بحزم". وفي خطوة لامتصاص غضب الشارع اجتمع رئيس الحكومة مع قادة

المجر تلوح بـ«استخدام القوة» لمواجهة تهديد أردوغان

بودابست - قال رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان إن بلاده ستضطر إلى "استخدام القوة" عند حدودها الجنوبية مع صربيا لحماية حدود الاتحاد الأوروبي إذا نفذت تركيا تهديدها بفتح الأبواب أمام اللاجئين لعبور البلقان نحو أوروبا. وشيد الشعبوي أوربان سياجا من الصلب على حدود المجر مع صربيا لإغلاق طريق الهجرة عبر البلقان الذي قطعه مئات الآلاف من الأشخاص سيرا من الشرق الأوسط إلى غرب أوروبا في ذروة أزمة اللاجئين في عام 2015.

وأضاف قائلا "إذا اختارت تركيا المسار الأخير، سيصل هؤلاء إلى الحدود الجنوبية للمجر بأعداد هائلة"، مشيراً إلى أنه على الاتحاد الأوروبي، حتى وإن كان ينتقد أنقرة، تقديم المزيد من الأموال لها للمساعدة على إعادة بناء المدن السورية.

ويتبع أوربان سياسة شعبية معادية للهجرة حيث هدد مراراً بأن سقوله وحزبه في المجر يعني الوصول إلى الفوضى في ما يتعلق بالمهاجرين وأن ذلك سيحدث المجريين من بلاده. وقال أوربان "إذا أرسلت تركيا مئات الآلاف غير هؤلاء، فسندرج إلى استخدام القوة لحماية الحدود المجرية والحدود الصربية المجرية ولا أرغب بأن نضطر إلى اللجوء إلى ذلك".

وتحاول العديد من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي على غرار فرنسا التحرك سريعاً لحلحلة ملف اللاجئين وإيقاف الغزو التركي للشمال السوري الذي يهدد بموجة لجوء غير مسبوقه سيكون إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية أحد المنسحبين فيها ما يضر بانم أوروبا ودول جوار سوريا.

تركيا التي تستضيف 3.6 ملايين لاجئ تهدد بفتح الأبواب أمامهم إذا وصف أوروبا توغلاها في شمال شرق سوريا بشكل سلبي

ويعول الاتحاد الأوروبي على العديد من البلدان على غرار تركيا في كبح وصول اللاجئين إلى دول التكتل بعد اتفاق أبرمه مع أنقرة في عام 2016 لإغلاق طريق بحر إيجة بعد دخول أكثر من مليون شخص إلى الدول الأعضاء. وهددت تركيا، التي تستضيف 3.6 ملايين لاجئ سوري بـ"فتح الأبواب" للسماح للموجودين بالفعل في البلاد بالتوجه إلى أوروبا إذا وصف الاتحاد الأوروبي توغلاها في شمال شرق سوريا